مؤسسة قطر
Qatar Foundation

WISE

Carnegie Mellon University Qatar

سياسة تدريس اللغات في السياقات المعولمة

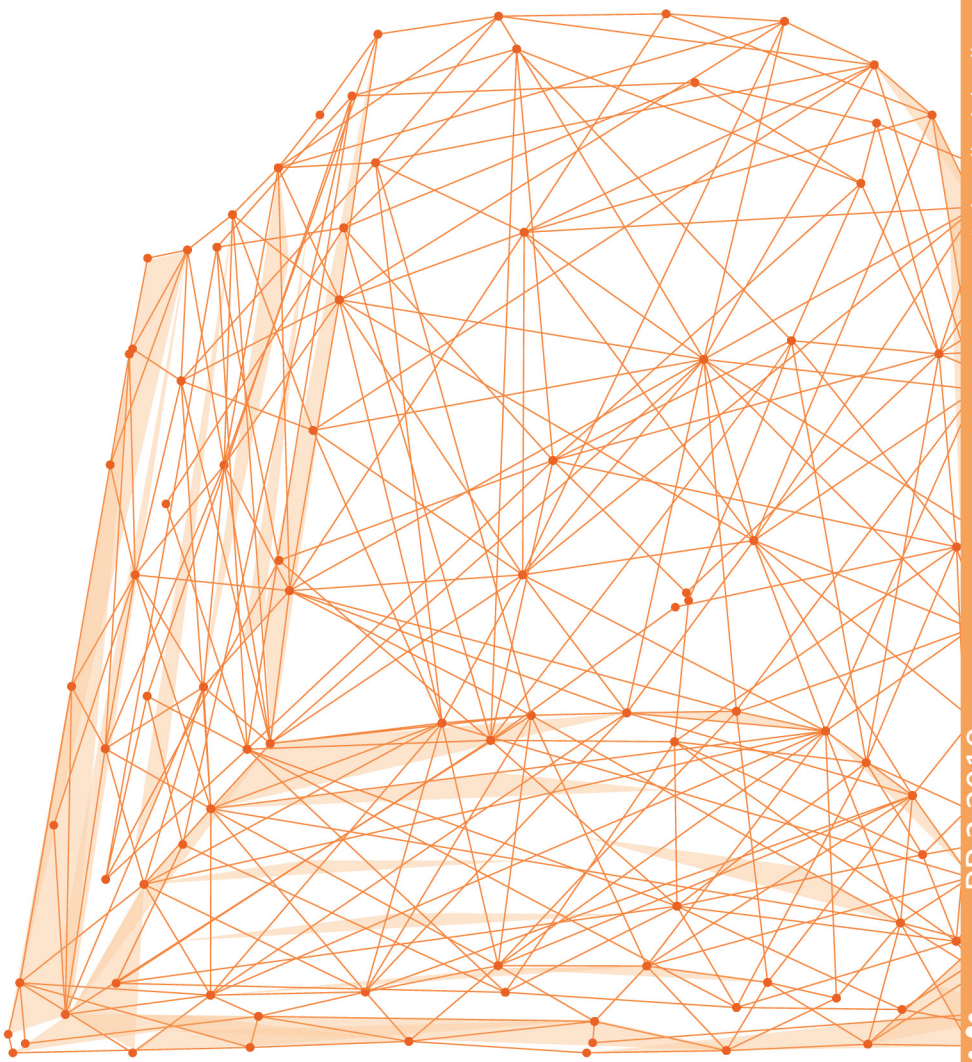

دادلي رينولدز

RR.3.2019

سياسة تدريس اللغات في السياقات المعولمة

تحرير المرأة

تؤثر القرارات المتعلقة باختيار اللغات المطلوب تدريسها واستخدامها في إطار التعليم النظامي تأثيرًا مباشرًا وشاملًا في المحصلات التعليمية؛ إذ تؤثر في إمكانية الوصول للمحتوى وتيسير تلقيه على الطلاب، كما ينتج عنها رسائل ضمنية بشأن قبول الهوّيات والمشارب التراثية للطلاب، ومدى قدرتها على النجاح في المدرسة.

بيد أن سياسات تدريس اللغات الحالية، في سياقات كثيرة، تؤثر تأثيرًا سلبيًا في فرص التعلم بالنسبة لمتحدثي اللغات المهمّشة من السكان الأصليين والمهاجرين، وكذلك في فرص متحدثي اللغات الغالبة ممن يعدمون الحافز على تعلم لغات إضافية. هنا، تفيد الإحصاءات بأن ما يصل إلى 40% من أطفال العالم يدرسون بلغات لا يفهمونها فهمًا تامًا، في حين تتراجع معدلات دراسة اللغات، باستثناء اللغة الإنجليزية، في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة تراجعًا هائلًا.

إن السياسات الحالية هي في الغالب وليدة مخاوف مفادها أن التعددية اللغوية تشكّل تهديدًا للهوية الوطنية أو أنها أعسر من أن تنتشر في المدارس محدودة الموارد. وتستند تلك المخاوف إلى ما يُطلِق عليه التقرير بين طياته "معتقد التنافس"؛ وهو معتقد فاسد ينظر إلى اللغات بوصفها ظاهرة مسيَّجة بحدود الفضاءات الجغرافية والإدراكية؛ أيّ أن إضافة لغات مزيدة إلى فضاء مستوعب – سواء أكان ذلك الفضاء هو فضاء العقل أم الدولة – يخلق جوًا تنافسيًا ويشكّل تهديدًا.

وعلى نحو مغاير، يرى التقرير الذي بين أيدينا أن سياسات تدريس اللغات ينبغي أن ترتكز على ثلاثة مبادئ تعاونية (الشكل رقم 1):

- استيعاب الاحتياجات المتغيرة من الموارد اللغوية لدى الأفراد والمجتمعات.
- انتهاج نظرة شاملة للتعددية اللغوية.
- إذكاء الاحترام للاختلاف .

يتمثل باعث هذه المبادئ في إدراك أن التعددية اللغوية باتت سمة تصبغ الأماكن والأفراد على نحو متزايد، ويُعزى هذا الإدراك – في جانب منه – إلى الحراك الافتراضي والمادي المرتبط بالعولمة. كما أن المجتمعات في الشمال العالمي والجنوب العالمي تضم أناسًا تمثّل اللغات بالنسبة لهم روافد ربط بالهوية والتراث، واللُحمة الوطنية، وفرص التواصل الأوسع نطاقًا خارج إطار فضاءاتهم المحلية (الجدول رقم 1).

لكن اللغات والاحتياج إليها في أيّ مكان يتسمان بطابع دينامي متغير ويتزايد ظهورهما.

أما العقل البشري فلا تعني التعددية اللغوية له الدراية بالعديد من اللغات المختلفة؛ بل يؤكد التقرير ما انتهى باحثون إلى تسميته بـ "المنظور متعدد الكفاءات"، وهو نهج يقرر أن بعض المعارف اللغوية تعدّ سمة مميزة للغات بعينها، وأن غيرها من المعارف تعدّ سمات شائعة بين لغات أخرى عديدة.

لا ينبغي اعتبار النظم التعليمية التي تُذكي التعددية اللغوية نظمًا تضيف تهديدات أخرى إلى اللُحمة الاجتماعية أو العبء الإدراكي؛ بل إنها تؤسس موارد للمجتمعات والشعوب. ومما يُرثى له أن الرسالة الموجّهة إلى الناطقين بلغات مهمّشة من السكّان الأصليين والمهاجرين في حال كهذه يصبح مفادها أنه ينبغي لهم تجاهل الموارد اللغوية الكائنة لديهم بالفعل وأن يأخذوا بالممارسات اللغوية المقررة لدى مجموعات الأغلبية. ومن المفارقات أن المتحدثين بلغات الأغلبية كثيرًا ما يُشجعون على تعلم لغات جديدة حتى يتسنى لهم التفاعل مع الناطقين بلغات أخرى في أماكن أخرى. وتشكّل "المبادئ التعاونية" محفّزًا شديدًا للنظم التعليمية كي ما تجابه تلك الميول (الشكل رقم 2).

إن الاستجابات على مستوى النظم في السياقات المعولمة – مثل أوتاوا الكندية – تكشف عن إمكانية التوجّه صوب بناء موارد المجتمع بدلًا من إصلاح "مشكلات" لغوية؛ فالمدارس في أوتاوا تدرّس لغتين رسميتين هما الإنجليزية والفرنسية، فيما تتيح نطاقًا فسيحًا من الخيارات التي تُراعي اللغات المستخدمة في بيوت الطلاب والرغبة في اكتساب لغات إضافية بخلاف الإنجليزية والفرنسية.

كما أن وضع نظام يُذكي التعددية اللغوية يقتضي الاهتمام بالأسئلة التقليدية في مجال التخطيط اللغوي من حيث توظيف اللغة واكتسابها والمتون المستخدمة (الشكل رقم 3). أما أسئلة توظيف اللغة فتتعلق بأي اللغات يجري استخدامها لتلبية احتياجات معينة، وأما أسئلة اكتساب اللغة فتتناول كيفية استيعاب متطلبات المجموعات السكانية المختلفة استيعابًا منصفًا، وأما أسئلة المتون المستخدمة فتتناول كيفية إنشاء بيئات تعلمية عامرة بالموارد التي تتيح للطلاب الاطمئنان إلى قيمة ما يتعلمون. وثمّة اعتبار إضافي عند تصميم النظام يدعو للمفاضلة بين أمرين: الإجابة عن تلك الأسئلة وفق نهجي

تنازلي (من القمة إلى القاع) عبر سياسات تسري على مجموعات كبيرة من الطلاب، أم إيجاد بدائل اختيارية تعزّز ممارسة التعددية اللغوية بتقديم مثال يحتذى. وتبيّن دراسات الحالات من أوروبا وسنغافورة ونيوزيلندا وولاية جورجيا الأمريكية الاستجابات المختلفة لتلك القضايا على مستوى النظم.

أما على مستوى غرفة الدراسة، فإن عدم التجانس المتزايد في أوساط الطلاب يجعل من النماذج التربوية التي تفرض نُهجًا تدريسية مستندة إلى سمات الطلاب نماذج قديمة وبالية، وتبرز معه الحاجة إلى موارد تدعم صنع القرار على مستوى الدوائر المحلية. فمفهوم مثل "الانتقال عبر اللغات" – وهو نهج تربوي يقبل بالتوظيف الدينامي النشط للموارد من لغات عديدة بوصفه شكلًا طبيعيًا من أشكال التواصل لدى متعددي اللغات – قد برز بوصفه طريقة لبناء موارد جديدة من الموارد التي يقدّمها طلاب من مشارب متنوعة إلى غرفة الدراسة.

ويرى الباحثون أن حصر الاستخدام اللغوي داخل غرفة الدراسة في لغة وحيدة إنما يعدّ إهانة للغات المهمّشة بين الطلاب، كما أنه يحدّ من قدرة الناطقين على التعبير. صحيح أن الطلاب يلزمهم امتلاك القدرة على تفادي التعبير عما يعرفون كيفية تنفيذه في لغة من اللغات في السياقات التي يتعذر على الآخرين فهمهم، ولكن ينبغي لهم أيضًا امتلاك القدرة على إبراز قدرات لغوية غير مقيدة بلغة واحدة إبرازًا حرًا؛ ومن تلك القدرات الوصول إلى المعلومات، وبناء الحجة، وكتابة نصوص متعددة اللغات.

ولكي يتسنى صوغ سياسات تراعي السياق المحلي، يحتاج المعلمون إلى أهداف للاستعانة بالانتقال عبر اللغات، وأدوات استدلالية لتحليل البيئة الصفية، ونماذج للتعليم والتعلم وفق مفهوم الانتقال عبر اللغات. ويتناول التقرير من خلال استقراء البحوث التعليمية والإثنوغرافية كيفية صياغة أهداف تراعي الاستخدامات اللغوية الفردية والاجتماعية على مستوى

المجتمع، وصور الفهم العامة للكفاءة اللغوية عند متعددي اللغات، والقيم التي يجدر تعزيزها في غرفة الدراسة. وعلى المعلمين أيضًا تحليل الاستخدامات اللغوية ومستخدمي اللغات والموارد ذات الصلة في غرف الدراسة من أجل استكمال البعد الخارجي في وضع الأهداف.

ودعمًا لمحاولات رسم صورة للنشاط التدريسي، فإن التقرير يستعرض أمثلة من الأدبيات البحثية بشأن *التوجّهات* حيال التعددية اللغوية، *ونمذجة* ممارسات متعددي اللغات، *وتصميم* أنشطة كاشفة لمواطن تلاقي اللغات (الجدول رقم 3). وفي سبيل دعم عملية التعلم في سياق الانتقال عبر اللغات، فإن التقرير يقدّم أمثلة على إنشاء *الروابط* بين اللغات، *وتمايز* لغة عن أخرى، *واستيعاب* التحديات الحتمية، وبناء *الهوية* من خلال استغلال الموارد المأخوذة من لغات عديدة (الجدول رقم 4).

ومما لا يخفى أن تغيير السياسات دائمًا ما يفرض تحديات على مستوى التنفيذ. ولذا، يختتم التقرير بمقترحات وأمثلة توضّح كيفية تذليل التحديات من واقع خبرات المؤلف وتجاربه في السياق القطري ذي الطابع العولمي. ومن ثمّ، يتناول التقرير ثلاثة تحديات رئيسية، هي: دعم المعلمين في تحوّلهم إلى نهج تدريسي أكثر اعتمادًا على التعددية اللغوية، وتقييم الاستخدامات اللغوية عديدة اللغات، وإرساء الأساس للدعم العام المطلوب للتعليم متعدد اللغات.

إن التعليم الذي يتسم بالتعددية اللغوية والذي يقوم على "مبادئ التعاون" كفيل بتحقيق تحول نوعي في المحصلات التعليمية لدى أعداد ضخمة من الطلاب بشتى أنحاء العالم، ولديه القدرة على الإسهام في تحقيق الهدف الرابع من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن التعليم النوعي. ولذلك ترتكز رؤية التقرير على "الفكر التعاوني" الذي قوامه:

- إسهام التعليم في بناء مجتمعات متماسكة يشعر فيها الجميع بالتمكين من خلال الموارد اللغوية ومهارات التفاوض.
- اقتران التعددية اللغوية بالتنمية الإدراكية والاجتماعية .
- تقدير اللغات المهمّشة والناطقين بها؛ إذ يمثلان مصادر للابتكار والتجديد .

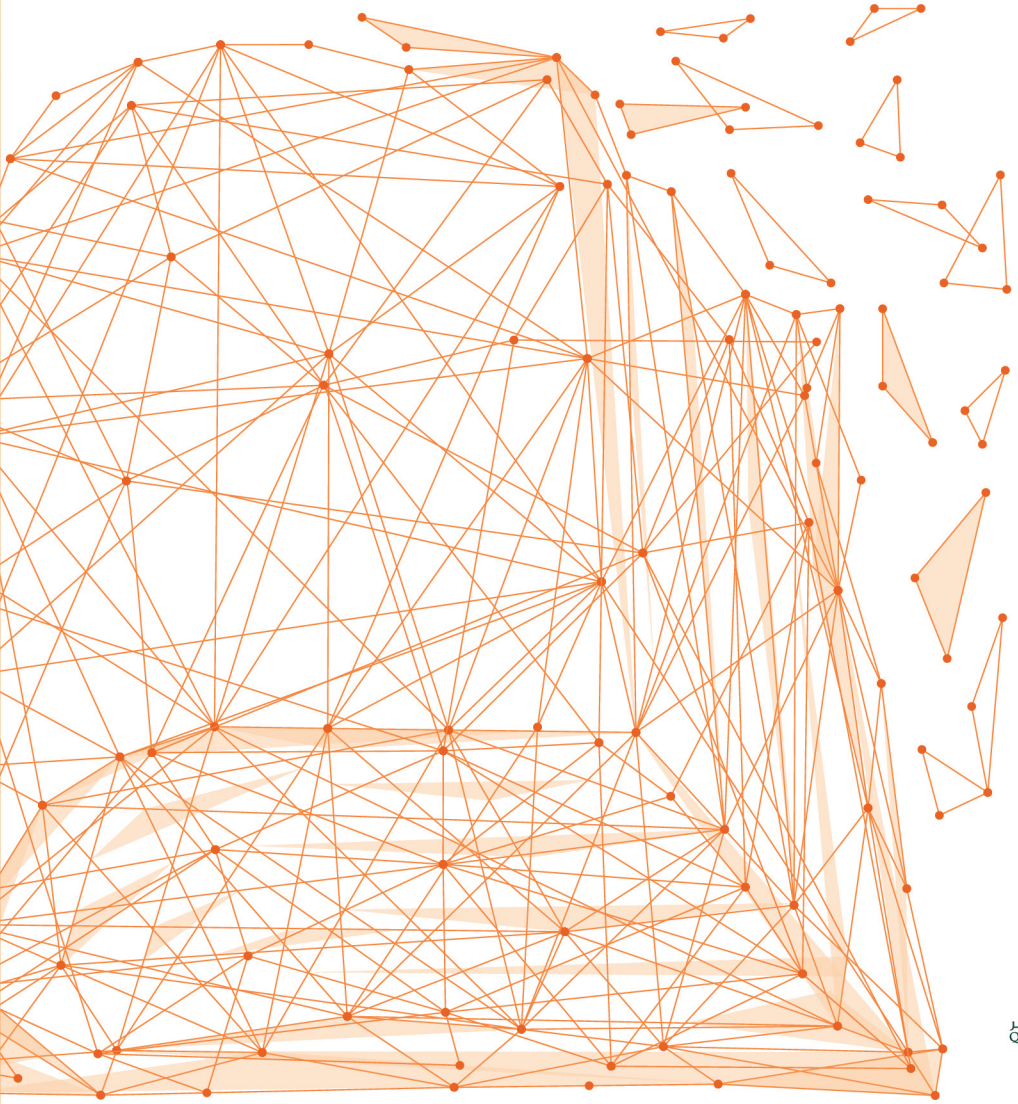

مؤسسة قطر
Qatar Foundation

wise

Carnegie
Mellon
University
Qatar